

دعوى

القرار رقم (IFR-2020-184) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-11705) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ضريبة الدخل - الربط الزكوي - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل الربط الزكوي لعام ١٤٣٧ هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال (٦٠) يوماً من تاريخ إخطاره به استناداً على الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ- ثبت للدائرة أن المدعية لم تتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية؛ إذ أن المدّعي قد تبلغ بقرار الربط الزكوي بتاريخ ١٤٤٠/٠١/٢٠ هـ، واعترض عليه بتاريخ ١٤٤١/٠١/١٠ هـ - مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

تتلخص وقائع الدعوى في أن المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته صاحب مؤسسة ... للتجارة (سجل تجاري رقم ...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على

الربط الزكوي لعام ١٤٣٧هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، بناءً على أن المؤسسة توقفت عن الاستيراد والتصدير، ورغبته في تسوية جميع المبالغ المترتبة عليه.

ويعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ٢٧/٠٣/٢٠٢٠م أشارت فيها إلى أن تاريخ الربط صادر في ٢٠/٠١/١٤٤٠هـ وتاريخ الاعتراض وارد في ١٠/٠١/١٤٤١هـ، لذا تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقدمه بعد انتهاء الموعد النظامي استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١/١٤٣٨هـ أنه: «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسببة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة»، كما نصت الفقرة (٤/أ) منها أنه: «لا يعد الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية في الحالات الآتية: أ- إذ قدم الاعتراض بعد مضي المدة المقررة، أو كان غير مسبب»، مع حفظ حق الهيئة في الرد من الناحية الموضوعية.

وفي يوم الاثنين الموافق ٢٦/٠١/١٤٤٢هـ عقدت الدائرة جلسة عن بعد لنظر هذه الدعوى، حضرها المدعى أصالة، وحضرها/ (هوية وطنية رقم)، بصفته ممثلاً للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبسؤال المدعى عن دعواه، أجاب بأنه رفع ثمان دعاوى على المدعى عليها يعترض فيها على الربط الزكوي الذي أجرته من عام ١٤٣٢هـ حتى عام ١٤٣٩هـ وقد تم قيد تلك الدعاوى لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بأرقام تصاعديّة بحيث يعترض في الدعوى الحالية على الربط الزكوي للعام ١٤٣٧هـ، وأنه يطلب تخفيض مبلغ الربط الذي تطالبه، وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة، وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. لذا قررت الدائرة قفل باب المرافعة.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (١٧/٢٨/٥٧٧) وتاريخ ١٤/٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١/٠٦/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٠٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة

للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ٤٣٧هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال (٦٠) يوماً من تاريخ إخطاره به استناداً على الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٠/٦/١٤٣٨هـ التي نصت على أنه: «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط...»؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى قد تبلغ بقرار الربط الزكوي بتاريخ ٢٠/١/١٤٤٠هـ، واعتراض عليه بتاريخ ١٠/١/١٤٤١هـ؛ الأمر الذي يتعين معه عدم قبول دعوى المدعي شكلاً.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي / (رقم مميز) ضد المدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢/٤/١٤٤٢هـ) موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.